المحاضرة الثانية

الحمدلله و الصلاة و السلام على خاتم المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد

يقول الحافظ ابن كثير رحمة الله عليه " وَهُوَ مُتَفَاوِتٌ فِي نَظَرِ اَلْحُفَّاظِ فِي مَحَالِّهِ "

ما هو الذي يتفاوت و هو متفاوت في نظر الحفاظ في محاله ؟؟
و لماذا أطلق بعضهم أصح الاسانيد على بعضها ؟؟

الذي يتفاوت هو الصحيح ..

هل الصحيح مرتبة واحدة أم هو مراتب يتفاضل بعضها على بعض ؟؟
هل هو شئ واحد لا يتجزأ و لا يتفاوت في المراتب ؟؟
أم هو متفاوت فمنه ما هو أصح الصحيح و منه ما هو حسن و منه ما هو ضعيف ؟؟

فيقول : هو متفاوت و لذلك أطلق بعض العلماء أصح الأسانيد على بعضها
بعض الأسانيد التي رويت بها السنن أطلق جماعة من العلماء عليها أصح الأسانيد يقولون :
" أصح الأسانيد مطلقاً " و بعضهم يقول : " أصح الأسانيد عن عمر "و بعضهم يقول :
"أصح أسانيد أهل الكوفة "
و يذكر الأسانيد

يقول ابن كثير " وَلِهَذَا أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ عَلَى بَعْضِهَا
فَعَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ أَصَحُّهَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ "

توضيح :- الامام أحمد و اسحاق قالوا إن أصح الأسانيد عن الإمام الزهري " محمد ابن شهاب الزهري "
عن سالم عن ابن عبدالله ابن عمر الصحابي و هو أحد الفقهاء السبعة- سالم أعني

و قال علي ابن المديني و الفلاس " عمر ابن الفلاس " أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي
و أيضا عن يحيي ابن المعين أصحها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود
و عن البخاري مالك عن نافع عن ابن عمر و زاد بعضهم الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر
إذ هو أجلّ من روى عنه

معنى أصح الأسانيد :- أصح الطرق و الروايات التي وردت بها السنة
لو فرضنا أن الأسانيد ١٠ آلاف إسناد ، فهذا أصح الأسانيد منهم .
هم يقولون أصح الأسانيد و لا يقولون أصح الأحاديث فلم يُطلق على حديث أنه أصح الأحاديث
و لكن إطلاق الأئمة " أصح الأسانيد مطلقاً " - عليه إنتقادات و له تعقبات -
و لو قالوا من أصح الأسانيد لهان الخطب أو قالوا من أصح أسانيد ابن عمر عن أبوبكر
أو قيده بأي صحابي لهان الخطب قليلا و لو قيدوه بالبلد فقالوا أصح أسانيد المصريين
أو أصح أسانيد العراقيين لكان أهون و أسهل .

فالإطلاق هذا دعوة كبيرة تحتاج إلى نظر لأن من الصعب توافر شروط الصحة في كل طبقة من الطبقات
و هذا يندر . فقد تتوافر الشروط الخمسة للإسناد في طبقة و تختلف في طبقة أخرى
و لهذا دعوى أن سند من الأسانيد هو الأصح مطلقاً فيه مؤاخذات

س:- هل يلزم إن روي حديث بسند من الأسانيد أن يكون أصح المتون أو يكون صحيحا حتى فضلاً عن أن يكون من أصح المتون ؟؟

ج:- لا

س:- لماذا ؟؟

ج:- إذا خولف الزهري بمن هو أوثق منه في هذا الحديث بعينه كان الزهري إماماً في الأصل و لكنه في هذا الحديث ليس أتقن الناس في هذا الحديث بدليل أنه خالفه جماعة هم في مجموعهم أوثق منه في هذا الحديث مع كونه مرويا بطريق من أصح الطرق مما قيل فيها أصح الأسانيد إلا أن الحديث شاذ فربما اعترى المتن المروي به بسند من أصح الأسانيد بعض العلل و الشذوذ .

الخلاصة :- ليس حتما أن كل متناً روي بأصح الأسانيد أن يكون صحيحاً فضلاً عن أن يكون من أصح الأحاديث

ملحوظة:- الحديث يقصد به المتن

قد يُعتذر لهذه الأئمة الذين أطلقوا هذه الإطلاقات بأنهم أرادوا التقييد و إن لم ينص عليه و هذا من باب تحسين الظن بالأئمة

س:- ما وجه الإستفادة من هذه الأسانيد التي قُرنت بعبارة " أصح الأسانيد "؟؟

ج:- ١) تصحيح المتون ففي الغالب هذه الأحاديث صحيحة إلا إذا وجد ما يخالف هذه الأسانيد فلو رويت بعض المتون بهذه الأسانيد و كانت أفرادا لصحت

٢) الترجيح في حال المعارضة فلو عُورض حديث مروي بإسناد قيل فيه أصح الأسانيد بحديث أخر مروي بإسناد مما قيل فيه حسن فسيرجح أصح الأسانيد

٣) توثيق الرواة في هذا السند

٤) المتون المروية بهذه الأسانيد كان للعلماء عناية بها لأنها من الأحاديث الصحيحة

الدليل:- زين الدين العراقي ابو ولي الدين العراقي صاحب كتاب " تقريب الأسانيد " جمع فيه كل الأحاديث المروية بإسناد مما قيل فيه أصح الاسانيد (١٦ اسناد) من موطئ مالك و مسند الامام احمد و شرحهم في كتابه " طرح التثريب " و لم يتمه و أتمه ابنه ولي الدين العراقي و كان كتابا ثمينا فبعض البحوث في كتاب " فتح الباري " مأخوذة بالنص منه .

الخلاصة في سؤال :-

س:- ما هي المآخذ و الإنتقادات على الحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟

س:- على ماذا يحمل ما ورد عن بعض الأئمة من ذلك ؟ (يقصد الرد على هذه الانتقادات)

س:- ماذا يستفاد منه؟

إن أول من اعتني بجمع الصحيح هو "ابو عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري "
و تلاه صاحبه و تلميذه " أبو الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري " فهما أصح كتب الحديث

ملحوظة :- يرجى مراجعة الدورة السابقة فقد شرحت نصا فيها و يمكن كتابتها كهوامش في الكتاب

إن أول من اعتنى بجمع الصحيح من الحديث هو الإمام مالك لكن لا نقول ذلك.. لماذا ؟

لو قصدنا الصحيح المجرّد لصحت عبارة " البخاري هو أول من جمع الصحيح المجرد "
و لكن من حيث أصل الصحيح فقد جمع الإمام مالك الصحيح قبل البخاري
جمع الامام مالك الصحيح عنده (على شروطه هو) فأدخل المراسيل و هي صحيحة عنده
و أدخل كلام الصحابة و الأقوال الفقهية و أكثر من البلاغات و المقاطيع و المراسيل .
فلم يختل عنده شرط الصحيح و لكن ختل عند باقي الأئمة ؛ لأن من شروط الصحيح عندهم :
إتصال السند و المرسل ليس به إتصال السند .

و أيضا البخاري ربما فيه بعض الأحاديث المعلقة و مالم يتصل إسنادها و ربما فيه بعض كلام الصحابة و التابعين فمال الفرق ؟؟

الرد :- البخاري يعلّق الأحاديث التي لم تكن على شرطه أو التي لم يرد أن يذكرها موصولة فعلقها عمدا و حذف أسانيدها عمداً مع إتصالها عنده ؛ لأنه لم يرد أن تخرج عن شرطه فربما كان بها شئ فعلقها

فالصحيح عند البخاري أخرجه موصول و ما ليس بدرجة الصحيح عنده لم يوصله

أما مالك كل ما رواه في موطئه يراه صحيح و لم يحذف إسنادا أو يعلّق شيئا

الخلاصة :- صاحب جمع فكرة الصحيح هو مالك

جامع الصحيح المجرد هو البخاري

س:- لماذا البخاري أرجح من مسلم ؟؟

ج:- لأنه اشترط في إخراجه للحديث في كتابه هذا

١- أن يكون الرواي قد عاصر شيخه (المعاصرة)

٢- و ثبت عنده سماعه منه (السماع)

في حين لم يشترط مسلم ذلك فالبخاري و مسلم يتفقان في سماع الراوي عن شيخه و يختلفان في ثبوت السماع (السند المعنعن)

الشرح :- لو شيخ مات قبل ميلاد الراوي فلا يصحح مسلم و البخاري له ، فهذا إنقطاع

أما لو عاصر الراوي الشيخ و قال عن و لم يقل سمعت و لو لمرة واحدة فقط ، فلا يصحح له البخاري و يصحح له مسلم إذا لم يكن الراوي مدلساً

و لذلك شرط البخاري أضيق و أدق ، و شرط مسلم صحيح .

التدليس:- أن يروي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه

أبو علي النيسابوري كان يقول "ما تحت هذه السماء أصح من كتاب مسلم " فلم ينفِ أن يكون هناك كتاب يساوي و يوازي مسلم في الصحيح

و علماء المغرب كانوا يرجحون مسلم ليس من باب الأصحية و لكن من حيث جودة الوضع و حسن الترتيب و السياق ، فمسلم قد عني بالإصلاح الحديثي فكتابه كتاب حديث ،

و البخاري عني بالإستنباط الفقهي وكتابه كتاب الفقه

الخلاصة :- لم ينفِ أحد أن البخاري أصح من مسلم

فضّل علماء المغرب مسلم على البخاري من حيث التنسيق و الترتيب .

ساوى أبو علي النيسابوري بين مسلم و البخاري .

- **قرائن تميز البخاري عن مسلم :-**

١- إشتراط البخاري سماع الراوي من شيخه و قوله سمعت و لو لمرة واحدة

٢-الرواة المنفرد بهم البخاري أقل من المنفرد بهم مسلم و لكن المتفق عليه عند البخاري أكثر من مسلم و المنتقد من الرواة المنفرد بهم عند البخاري ٨٠ و عند مسلم ١٦٠ و لم يخرج البخاري لهم الكثير أو يفرد صحيفة كاملة لهم و كثير من المنتقدين عند البخاري من شيوخه الذين خبرهم و عرف حديثهم و لقيهم بخلاف مسلم فإن كثيراً منهم في الطبقات العليا الذين لم يدرهم و لم يلقاهم كدراية البخاري بشيوخه

٣- انتقد الداقطني في كتابه ٢١٠ حديث نصيب البخاري منه ٧٨و نصيب مسلم ١٠٠ و الباقي متفق عليه

الراوي إذا كان منتقداً و أخرج له في الصحيح لا يصح أن تخرج له أو تصح له ما ليس في الصحيح

س:-هل هذه الأحاديث المنتقدة عند الشيخين من قبيل الضعيف المردود

و هل وجود هؤلاء الرواة في الصحيحين يلزم أن يكون احاديثهم ضعيفاً و مردوداً ؟

ج:- أولا هذه الأحاديث التي انتقدها الدارقطني انتقدها على أنها ليست في ذروة الصحيح و لم يجتمع فيها شروط أصحاب الصحيح ، و ليس لأنها ضعيفة ، فالحديث صحيح و لكنه ليس على شرط الصحيح الذي شرطه البخاري و مسلم على نفسيهما ، و بهذا فهم لم يجمعوا كل صحيح ، و لكن جمعوا أصح الصحيح كثير من هذا التعليل تعليل نظري فإن انتقاد الشيخين ما هو إلا انتقاد للإسناد و ليس للمتن فقد يكون البخاري قد ذكر الحديث بأكثر من سند في أكثر من موضع و ينتقد الدارقطني سنداً من هذه الأسانيد على أنه أضعف الأسانيد المذكورة للحديث فيكون التضعيف من باب الثراء العلمي لا أكثر و لو نُوزِع في صحة حديث في الصحيحن فالبخاري و مسلم صححا هذا الحديث و كذلك سائر علماء الأئمة و خالفهم بعض الأئمة مثل الدارقطني و ابو علي الغساني و ابو عمار بن الشهيد ففي الغالب أن الصواب مع سائر علماء الأئمة و البخاري و مسلم ، و هذا لا يعني أن هؤلاء الائمة لم يصفو لهم حديث واحد قد يصفو الشئ بعض الشئ و لكنه ندر يسير قليل

كما قال ابن الصلاح " أحرف يسيرة انتقدها بعض الأئمة "

إن البخاري و مسلم لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما كما نقل عن الترمذي و غيره .

الخلاصة في سؤال :-

س:- من أوّل من صنّف في الحديث ؟ و لماذا لم يُعدُّ مالكًا هو أول من صنف في الصحيح ؟

س:- أي الصحيحين أصح و لماذا ؟؟

❋ ❋ ❋

نتوقف هنا ونستكمل في المرة القادمة إن شاء الله تعالى